

مرسوم ملكي بالموافقة على نظامي القضاء ونظام ديوان المطالم

بيان من الديوان الملكي

الرقم: م/٧٨

وتاريخ: ١٤٢٨/٩/١٩هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ..

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٤/١١) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٢٠هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٣) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة على نظام القضاء ونظام ديوان المطالم، بحسب صيغتيهما المرافقتين.

ثانياً: الموافقة على آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء، ونظام ديوان المطالم، بحسب الصيغة المرافقة.

ثالثاً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

الأمر من أنظمة لا تتعارض معها، ومراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف بالقتل وغيره من القضايا الهامة.

٢ - محاكم الاستئناف، وتتولى النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة في نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية.

٣ - محاكم الدرجة الأولى وهي:

- المحاكم العامة: وتؤلف من دوائر متخصصة يكون من بينها دوائر للتنفيذ والإثباتات النهائية وما في حكمها.

- المحاكم الجزائية: وتشكل من دوائر متخصصة.

- محاكم الأحوال الشخصية: وتشكل من دائرة أو أكثر.

- المحاكم التجارية: وتشكل من دوائر متخصصة.

ومن أبرز ملامح نظامي القضاء وديوان المطالم ما يلي:

أولاً: نظام القضاء.

أ - القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء.

ب - مجلس القضاء الأعلى.

ومن أهم اختصاصاته النظر في شؤون القضاة الوظيفية، أما اختصاصاته القضائية فقد نقلت إلى المحكمة العليا.

ج - المحاكم: وتتكون مما يلي:

١ - المحكمة العليا: ومن أهم اختصاصاتها مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي

٧ مليارات ريال ميزانية خاصة لمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء

صدر عن الديوان الملكي في يوم الاثنين ١٩/٩/٢٨هـ
البيان التالي:

بيان من الديوان الملكي:

انطلاقاً من حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله ورعاه على الارتقاء بمرفق القضاء وتطويره بشكل شامل ومتكامل يتزامن مع ما تشهده المملكة ولله الحمد من تطور وتحديث في مناحي الحياة كافة، فقد صدر المرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٩/٩/٢٨هـ القاضي بالموافقة على نظامي القضاء وديوان المظالم وألياتهما التنفيذية.

ولتحقيق كل ما يتطلبه ذلك من تهيئة الكوادر وتوفير الوظائف والتجهيزات ومباني المحاكم والمتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات من إصدار هذين النظامين واللذين يؤمل بمشيئة الله منهما أن يسهما في إحداث نقلة نوعية واعدة في أداء مرفق القضاء للمهام والمسئوليات المنوطة به فقد أصدر حفظه الله أمره الكريم بالموافقة على محضر لجنة الأنظمة الأساسية بالديوان الملكي رقم ٤/٢٨ وتاريخ ٦/٢/١٤٢٨هـ التي رأت فيه أن تتم هذه النقلة التطويرية الشاملة في إطار مشروع متكامل يطلق عليه اسم (مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء)، وقد خصص حفظه الله ورعاه ميزانية خاصة لهذا المشروع تبلغ (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف مليون ريال.

والله نسأل أن يوفق خادم الحرمين الشريفين وأن يسد أقواله وأعماله ويبارك مسعاها ويجعلها خالصة لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

- المحاكم العمالية: وتشكل من دوائر متخصصة.

ثانياً: ديوان المظالم.

أ - ديوان المظالم هيئة قضاء إداري مستقلة، يرتبط مباشرة بالملك.

ب - يتمتع قضاء الديوان وقضاته بالضمانات المنصوص عليها في نظام القضاء ويلتزمون بالواجبات المنصوص عليها فيه.

ج - ترتيب المحاكم في ديوان المظالم.

١ - المحكمة الإدارية العليا:

وتختص في النظر في الاعتراضات على الأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف الإدارية.

٢ - محاكم الاستئناف الإدارية:

وتتولى النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من المحاكم الإدارية، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة.

٣ - المحاكم الإدارية:

وتختص بالدعاوى الإدارية المتعلقة بحقوق الموظفين، وبالقرارات الإدارية، ودعاوى التعويض، والدعاوى المتعلقة بال عقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها. وكذلك الدعاوى التأديبية. كما تختص أيضاً بالنظر في طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام المحكمين الأجانب.

ويجوز لمجلس القضاء الإداري إحداث محاكم متخصصة أخرى بعد موافقة الملك.

وقد تضمنت آلية العمل التنفيذية لنظامي القضاء وديوان المظالم القواعد والإجراءات التنظيمية والمالية والإدارية اللازمة لتنفيذ هذين النظامين.

وزراء العدل الخليجيون يجتمعون في الرياض

القضائية والنظام الموحد للتفتيش القضائي والنظام الموحد لأعمال كتاب العدل والنظام الموحد لأعوان القضاة وعدداً من الموضوعات الأخرى.

وعبر معالي وزير العدل بهذه المناسبة عن أهمية هذه الاجتماعات بين الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز العمل المشترك والتنسيق الدائم في جميع المجالات القضائية والعدلية وغيرها في سبيل خدمة المواطن الخليجي وتيسير الإجراءات لمواطني مجلس التعاون.

❖ يعقد وزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم التاسع عشر خلال الفترة من ١١ إلى ١٢ شوال في الرياض، حيث يمثل المملكة في الاجتماع معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وعدد من المسؤولين بالوزارة. وسيتناول الاجتماع مجموعة من مشاريع الأنظمة الموحدة بين دول المجلس ومنها النظام الموحد للتسجيل العقاري العيني والنظام الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية والنظام الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات والنظام الموحد للسلطة

وزير العدل:

النظام القضائي الجديد يعد توجيهاً للأنظمة القضائية التي صدرت سابقاً

المحاماة ونظام الإجراءات الجزائية ونظام السجل العيني للعقار - ويعد نقلة تطويرية متميزة لجانب حساس ودقيق يمس حياة الناس وحقوقهم، إذ يأتي ليسهم في تعزيز آليات سير العمل القضائي وفق نهج يجمع بين الانسيابية والسرعة في الإنجاز مع الدقة والتوثيق لإحقاق الحقوق والقيام بالقسط بإذن الله تعالى وتوفيقه.

وأوضح معالي الدكتور عبد الله آل الشيخ أن النظام القضائي في صورته الجديدة مر بمراحل دراسة ومراجعة وتدقيق في مواده وتفصيلاته وتنظيماته الإدارية الجديدة من قبل علماء وقضاة وخبراء في الشريعة والأنظمة والشؤون الإدارية في إطار عمل يقوم على أن الشريعة الإسلامية هي الأساس ويسهم في تحقيق أفضل النتائج في تسريع قضاء حاجات المراجعين للدوائر الشرعية ويعزز قوة الأداء وسط تزايد أعداد القضايا وتطورها وتنوعها وتنوعها بتطور احتياجات الناس وتعقدتها والتزايد السكاني فكان لزاماً مواكبة ذلك برؤية شرعية ملتزمة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وبيّن معاليه أن التنظيمات الجديدة تعمل على خدمة شرع الله إجمالاً إذ هو الفيصل والأساس في الحكم قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] فجعلت التنظيمات لضبط آليات العمل في القضاء وحتى لا تتداخل الاختصاصات وتتأخر معاملات الناس ويتعطل إحقاق الحقوق. وبيّن معالي وزير العدل أن العمل القضائي في المملكة يسير وفق تنسيقات وتنظيمات معينة يلتزم بها بما يحقق المصلحة ويتبع عن تداخل الاختصاصات.

واختتم معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تصريحه بحمد الله تعالى على ما أنعم به على القضاء بالمملكة من تقدير واهتمام ولاة الأمر - أيدهم الله - حيث يشهد مرفق القضاء تطويراً متواصلًا لخدمة العدل وإحقاق الحقوق. مضيفاً أن مشروع الملك عبد الله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والذي خصص - حفظه الله ورعاه - ميزانية بمبلغ سبعة آلاف مليون ريال سيكون الرافد الأهم بعد توفيق الله في تفعيل هذه النقطة الكبيرة، وهذا الدعم السخي يثمنه عالياً لخدم الحرمين الشريفين ويضاف إلى سجله المشرق أيده الله، داعياً الله عز وجل أن يوفق ويسدد خطى ولاة الأمر في خدمة الإسلام والمسلمين وأن يديم على بلاد الحرمين الشريفين أمنها واستقرارها ورفقها ونماءها لخير الجميع.

رفع معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الحمد والامتنان لله تعالى على توفيقه وتيسيره بالإنعام على بلاد الحرمين الشريفين بنعم عظيمة توجت بتطبيق شرع الله في كل نواحي الحياة وأزجى معاليه الشكر والتقدير لولاة الأمر في هذا البلد المبارك بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - السائرين على نهج المؤسس الملك عبد العزيز رحمه الله بالالتزام شرع الله في إقامة دولة حديثة عصرية تقوم على العدل والحق.

وقال: لقد سعى أبناؤنا البررة في ذلك وحققوا خيراً وأحاطوا القضاء بكل رعاية واهتمام إسهاماً في تطويره تنظيمياً وتجهيزاً بما يخدم العدالة في المجتمع السعودي المسلم التزاماً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ٦٣٥] فجعلوا القضاء دائماً يتبوأ مكانة معتبرة رفيعة لدى الجميع في داخل المملكة وخارجها فكان محل إشادة في استقلاليته وحيويته فقويت أصوله ونمت فروعه وتواصل نموه وتطورت آلياته فكان نموذجاً يحتذى وتجاحاً يفتدى وخيراً يجتبي.

وهنا معاليه القضاء وكل منسوبيه من قضاة وكتاب عدل ومسؤولين ومحامين ومراجعين بمناسبة صدور موافقة المقام السامي الكريم يوم الاثنين ١٩/٩/٢٨هـ على تشكيل نظام القضاء الجديد ونظام ديوان المظالم الذي يعد متوجهاً لمنظومة الأنظمة القضائية التي صدرت سابقاً - المرافعات الشرعية ونظام

استقبالات معالي الوزير السفير الإيراني

استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ صباح الثلاثاء ١٩/٩/٢٨هـ بمكتب معاليه بالوزارة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى المملكة الدكتور سيد محمد حسيني وجرى خلال الاستقبال مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في المجالات القضائية وسبل دعمها وتعزيزها لمصلحة البلدين الشقيقين.

وحضر اللقاء الدكتور عبد الملك بن أحمد آل الشيخ المستشار المشرف العام على مكتب معالي الوزير.

معالي وزير العدل يمثل المملكة في مؤتمر القضاء الشرعي الدولي الأول المنعقد في عمان

المحور الثاني: التدابير الوقائية للحد من المنازعات الأسرية. وفيه الموضوعات التالية: ١- الأمراض النفسية والقضاء. ٢- الإصلاح والتوجيه الأسري. ٣- التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق ومنع التعسف في استخدامه. ٤- سلطة القاضي في الحد من المنازعات الأسرية.

المحور الثالث: الجنسية وأثرها في الأحكام القضائية. ١- دور المراكز الإسلامية في الدول غير الإسلامية في توثيق الزواج والطلاق. ٢- اختلاف الجنسية وأثره على أحكام المشاهدة والحضانة وتنفيذها. ٣- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية ومدى التزاميتها وحجيتها في حفظ الحقوق. ٤- حجية الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم والهيئات غير الإسلامية بحق المسلمين.

المحور الرابع: التقديرات المالية وأثرها في الأحكام القضائية الشرعية. ١- القدرة المالية في الدعاوى الشرعية. ٢- التداخل بين الدية والتعويضات المالية الأخرى. ٣- تغير القيمة الشرائية للنقود وأثره على المهور المسماة.

المحور الخامس: الحلول العلمية الحديثة وحجيتها في الإثبات. ١- حكم تولي منصب القضاء بالانتخاب. ٢- إثبات النسب بالبصمة الوراثية. ٣- العيوب المجيزة لفسخ الزواج وحجية إثباتها. ٤- النسب إثباتاً ونظياً.

المحور السادس: شؤون الأيتام والقاصرين. ١- سلطة الولي والوصي في التصرف بأموال القاصرين ومحاسبتها. ٢- الولاية على النفس ومستجداتها. ٣- سن البلوغ والرشد وأهلية التقاضي والالتزام المالي. ٤- الحراسة القضائية الشرعية.

المحور السابع: المطالع وتوحيد المناسبات الإسلامية. ١- منهجية إثبات الأهلة في ظل المتغيرات المعاصرة. ٢- إشكالية الأهلة بين الفلك والشريعة الإسلامية. ٣- حجية الحسابات الفلكية.

توصيات

هذا وقد دعا المؤتمر القضائي الشرعي الأول الحكومات العربية والإسلامية وهيئة القضاء الشرعي

عقد في عمان خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شعبان ١٤٢٨هـ برعاية جلالة الملك عبد الله الثاني ملك الأردن اجتماعات مؤتمر القضاء الشرعي الأول بحضور وفود تمثل عدة دول عربية وإسلامية بينها المملكة التي يمثلها وفد برئاسة معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ .

وفي الحفل الافتتاحي للمؤتمر القى معالي وزير العدل كلمة شكر فيها الاردن ملكا وحكومة وشعبا لاستضافة المؤتمر والمشاركين فيه..كما شكر سمو الامير علي بن نايف الامين الخاص للعاهل الاردني لرعايته المؤتمر.

وأكد معالي وزير العدل اهمية القضاء الشرعي في تحقيق العدالة بين المواطنين وضمان حقوقهم وقال ان القضاء هو مصدر امن للمواطن ومصدر فخر للدولة والمملكة خير شاهد على ذلك حيث تطبيق احكام الشريعة الاسلاميه في قضائها منذ تأسيسها وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز .

واكد معالي وزير العدل اهمية انعقاد المؤتمر والامال المعلقة عليه لضمان الوصول الى نتائج ايجابية من شأنها خدمة القضاء الشرعي .

وفي ختام كلمته وجه معالي وزير العدل الشكر لقاضي القضاء في الاردن الدكتور احمد هليل وزملائه الذين شاركوا في الاعداد لهذا المؤتمر.

وتحدث في المؤتمر كل من رئيس جمهورية المالديف مأمون عبد القيوم ورئيس القضاء الاردني الدكتور احمد هليل ومفتي مصر الشيخ علي جمعه .

مجاور المؤتمر

وناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام العديد من القضايا الإسلامية في العديد من المحاور المتعلقة بالقضاء في الإسلام، بحثاً عن أنجع السبل وأفضل الحلول للمشكلات التي تواجه القضاء الشرعي وتكونت محاور المؤتمر في التالي:

المحور الأول: شؤون الأحوال الشخصية. وفيه الموضوعات التالية: ١- الصور الحديثة للزواج. ٢- العقود والتوثيقات عبر وسائل الاتصال الحديثة. ٣- الزواج المبكر. ٤- الزواج المقرر في الشريعة الإسلامية.

مما يتعلق بالأسرة والمرأة وقضايا الأحوال الشخصية بعامة وإيجاد مكاتب للإصلاح والتحكيم الأسري ، تحت مظلة دوائر القضاء الشرعي تعنى بالنزاعات الأسرية وحلها وتقليل حالات اللجوء للقضاء ، ويختار للعمل فيها نخبة مختارة من المؤهلين لهذه الأعمال من الذكور والإناث .

وناشد المؤتمر الحكومات العربية والإسلامية وهيئة القضاء الشرعي وجهات الفتوى والمراكز الإسلامية في البلاد الغربية وغيرها لسعي إلى اعتماد موقف موحد لبيدات الشهور العربية وتوحيد الأعياد والمناسبات الإسلامية والاستفادة من معطيات العلوم الحديثة لما لذلك من دور في تحقيق الوحدة بين المسلمين واتخاذ الخطوات اللازمة للمباشرة بإنشاء معهد للقضاء الشرعي ، لما له من دور كبير في تيسير عملية تدريب القضاة والمحامين والعاملين في مجال القضاء الشرعي وتأهيلهم والرقى بمستواهم .



ودعت التوصيات لتطوير العمل القضائي ومواكبة المستجدات واستخدام التقنيات العلمية المعاصرة في مختلف المجالات الإدارية والقضائية بما يتفق مع القواعد الشرعية المستقرة والالتزام بقرارات المجامع الفقهية و إصدار مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث المتعلقة بالقضاء الشرعي ومسائل الأحوال الشخصية والأسرة والفتاوى والقرارات والاجتهادات الصادرة عن المحاكم الشرعية والمجامع الفقهية في العالم الإسلامي.

كما دعا المؤتمر لإيجاد قنوات اتصال بين المسلمين في بلاد المهجر وجهات الفتوى والقضاء الشرعي في البلاد الإسلامية ، للمساعدة في حل المشكلات الأسرية وقضايا الأحوال الشخصية وترجمة التوصيات إلى اللغة الإنجليزية ، ووضع بحوث المؤتمر وتوصياته على الشبكة المعلوماتية لدائرة قاضي القضاة ، واعتماد كلمات الجلسة الافتتاحية من وثائق المؤتمر.

كما اوصى المشاركون برفع برقية شكر إلى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين لرعايته وحفواته وكرم ضيافته لهم . و رفع برقية شكر أخرى إلى الأمير غازي بن محمد ، تقديراً لجهوده سموه في مجال الفكر الإسلامي ورعايته ودعمه المتواصل لإبراز شخصية الأمة الثقافية، والاعتزاز بهويتها الإسلامية القائمة على الوسطية والاعتدال واحترام الرأي الآخر.

الى جانب شكر رئيس المؤتمر د. أحمد محمد هليل على جهوده وتبنيه لفكرة هذا المؤتمر الأول في القضاء الشرعي في العالم الإسلامي.

وجهات الفتوى والمراكز الإسلامية في البلاد الغربية وغيرها لسعي إلى اعتماد موقف موحد لبيدات الشهور العربية وتوحيد الأعياد والمناسبات الإسلامية ..

وقد اوصى البيان الختامي للمؤتمر القضائي الشرعي الأول الذي أنهى أعماله امس في المركز الثقافي الملكي في عمان وتلاه مقرر المؤتمر مدير المحاكم الشرعية الشيخ عصام عربيات بالمباشرة بتنفيذ مشروع الأمانة العامة لهيئات القضاء الشرعي ومقرها عمان، وتشكيل لجنة لوضع النظام التأسيسي للأمانة .

كما اوصى المؤتمر بضرورة العناية بالقضاء الشرعي واستقلاله وإبراز دوره الكبير في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال تنظيم مؤسسة الأسرة وحل مشكلاتها وسائر قضايا الأحوال الشخصية.

ودعا المؤتمر لإنشاء موقع على شبكة الإنترنت تعرض فيه القوانين والأحكام والفتاوى وأبحاث المؤتمرات ، دعماً للقضاء الشرعي وخدمة للباحثين في هذا المجال وتيسيراً لتحقيق التعاون المثمر بين مؤسسات وهيئات القضاء الشرعي في الدول العربية والإسلامية وتبادل الخبرات بينها .

والعمل على توحيد التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية، وإحياء مشروع القانون الموحد للأحوال الشخصية.

واوصى المؤتمر باعتماد مبدأ التخير من الآراء الفقهية المعتبرة من المذاهب الإسلامية، والإفادة من قرارات المجامع الفقهية والتعاون معها في طرح المشكلات المعاصرة

وكلاء وزارات العدل بدول الخليج يعقدون اجتماعهم الحادي عشر

عقد وكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يومي الأحد والإثنين ٢٧-٢٨/٨/١٤٢٨هـ اجتماعهم الحادي عشر الذي عقد بقصر المؤتمرات في الرياض.

وقد ناقش الاجتماع على مدى يومين مجموعة من مشاريع الانظمة القضائية الموحدة بين الدول الاعضاء بالمجلس ومنها نظام التسجيل العقاري العيني ونظام تنفيذ الاحكام القضائية ونظام مكافحة جرائم تقنية المعلومات ونظام التفتيش القضائي ونظام اعمال كتاب العدل ونظام اعوان القضاة.

وجرى خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر والاستفادة من تجارب الدول الاعضاء في المستجدات القضائية كما استعرض المجتمعون ضمن جدول اعمالهم تقرير لجنة الخبراء المختصين المكلفة بإعداد المشروع الموحد لاعمال الخبرة امام القضاء وناقشوا توصيات مؤتمر الإرشاد الاسري الذي عقد في دولة الكويت شهر مارس الماضي.

ودون الوكلاء ملحوظاتهم حول مواد وفقرات الانظمة المطروحة في الاجتماع بعد ان ناقشوها مطولاً وقرروا في ختام جلستهم ان يواصلوا نقاشها بعد استكمال الملحوظات ذات الاختصاص وذلك في اجتماعهم القادم بدولة قطر الذي سيحدد موعده في وقت لاحق عن طريق الامانة العامة للمجلس.

وعبر اصحاب الفضيلة رؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع عن الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة العدل على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وقالوا ان الاجتماع كان موفقاً وحقق الاهداف التي عقد لاجلها سائلين المولى القدير ان يديم لدول الخليج! أمنها ورخاءها وتعاونها لما فيه الخير والتقدم على جميع الاصعدة.

سمو الأمير فهد بن سلطان يلتقي قضاة المحاكم في تبوك

التقى صاحب سمو الملكي الامير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز امير منطقة تبوك بمنزل سموه بتبوك مساء الإثنين ١٢/٩/١٤٢٨هـ رئيس وقضاة المحاكم الشرعية وكتاب العدل وأئمة الجوامع والمساجد ومنسوبي فرع وزارة الشؤون الإسلامية الأوقاف والدعوة والإرشاد وفروع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة وطلبة العلم وذلك ضمن الاجتماعات التي يعقدها سموه سنوياً لتبادل الآراء.

سمو نائب أمير منطقة القصيم يزور المحكمة الجزئية ببريدة

قام صاحب سمو الملكي الامير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز نائب امير منطقة القصيم يوم ٨ شعبان ١٤٢٨هـ بزيارة للمحكمة الجزئية في بريدة افتتح خلالها المبنى الجديد والمؤقت.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله فضيلة رئيس محاكم منطقة القصيم فضيلة الشيخ منصور بن مسفر الجوفان ورئيس المحكمة الجزئية في بريدة الشيخ علي بن محمد العمر ومدير عام فرع وزارة العدل بمنطقة القصيم الشيخ عبدالعزيز بن سليمان المديفر.

وفور وصول سموه استمع الي نبذة مختصرة عن حركة القضايا في المحكمة والي ملخص عن ماتم انجازه .

اثر ذلك تشرف عدد من موظفي المحكمة بالسلام على سموه ثم توجه سموه الى مكاتب القضاة والأقسام الإدارية واطلع علي سير العمل بها .

❖ انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الاثنين ٧/٨/١٤٢٨هـ فضيلة الشيخ أسامة بن زيد بن محمد المنيحي كاتب عدل محافظة الزلفي عن عمر يناهز ٣٨ عاماً إثر مرض عضال.

❖ كما انتقل إلى رحمة الله تعالى فضيلة الشيخ راشد بن عيسى بن خنين قاضي محكمة التمييز بمكة المكرمة يوم السبت ١٢/٨/١٤٢٨هـ عن عمر يناهز ٥٥ عاماً إثر مرض عضال لم يمهله طويلاً.

و«العدل»، إذ تقدم عزاءها لذوي الفقيد لترجو من الله العلي القدير أن يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته ويلهم أهلها وذويهما الصبر والسلوان.

وفيات